

Distr.: General
13 June 2003
Arabic
Original:

الجمعية العامة



اللجنة المختصة المعنية بوضع اتفاقية دولية
شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق
المعوقين وكرامتهم
الدورة الثانية

نيويورك، ١٦-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

وجهاً النظر التي قدمتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية
وهيئات الأمم المتحدة بشأن وضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية
وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم
إضافة

مساهمات إضافية: مقدمة من المغرب وعمان والجمهورية العربية الليبية
ولجنة مناهضة التعذيب.

أولاً - آراء الحكومات

المغرب

١ - رأت حكومة المغرب أن تطبيق الاتفاقية الجديدة سيتطلب إنشاء هيئات دولية وإقليمية ووطنية من أجل تنسيق الاستراتيجيات وتحديد الأهداف وأدوات تطبيقها. وذكر المغرب أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ آليات دولية، بالإضافة إلى آليات التنسيق هذه، تقوم برصد تطبيق الاتفاقية عن طريق تحليل البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات، وإجراء التحقيقات والزيارات القطرية.

عمان

٢ - رأت حكومة عمان ضرورة أن تساهم الاتفاقية في تعزيز حقوق المعوقين بإنشاء المجالس أو المؤسسات أو الروابط الوطنية، فضلا عن الهيئات واللجان الإقليمية والدولية للمعوقين. وأشارت عمان إلى ضرورة ضمان تمثيل المعوقين في المجالس البرلمانية والتمثيلية على جميع المستويات. كذلك أشارت عمان إلى ضرورة ضمان خدمات مستمرة ومتكاملة للمعوقين في مجالات الصحة والتعليم والتدريب وإعادة التأهيل، وأيضا في مجال العمالة، إلى جانب إتاحة الفرص لهم في مجالات الإسكان والنقل والمرافق العامة، والأنشطة الرياضية والترفيهية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء المعوقات، ولمسائل التوعية بوسائل الإعلام، والعوالة والفقير.

الجمهورية العربية الليبية

٣ - قدمت حكومة الجماهيرية العربية الليبية التعريف التالي للإعاقة: "المعوق هو أي شخص يعاني من إعاقة دائمة تعيقه بشكل كامل أو جزئي عن أداء عمله والأنشطة العادية الأخرى، بصرف النظر عن نوع الإعاقة (عقلية كانت أو نفسية أو جسدية) أو أصلها (منذ الميلاد أو مكتسبة)". كذلك أشارت الحكومة إلى أن الاتفاقية ينبغي أن تساهم مساهمة حاسمة في إنشاء منظمة دولية معنية بالإعاقة والوقاية منها وأن تستخدم تكنولوجيات الاتصال الجديدة من أجل زيادة الوعي في كافة المستويات وتوحيد لغات الإشارة.

ثانيا - المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

٤ - أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن الرأي بأن وضع اتفاقية جديدة قد لا يكون هو السبيل الأمثل لحماية حقوق المعوقين، حيث أن من شأن هذه الاتفاقية أن تركز حصرا على تلك المسألة، وأنه ينبغي النظر أولا في إمكانية تبسيط الآليات القائمة في ميدان التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان.